



قياس و تحليل و إدارة المخاطر المالية

قياس و تحليل و إدارة المخاطر المالية

لازمت المخاطر العمل المصرفي منذ بداياته الأولى، و قد كانت الأيام و التطورات المستجدة تضيف باستمرار المزيد من المخاطر . ففي الأيام التي كان فيه مقدار العمليات المصرفية محدوداً، و الفوائد منخفضة و مستقرة، و أسعار صرف العملات ثابتاً، كانت إدارة العمل المصرفي غاية في السهولة، و كانت رقابته ممكنة بجهد معقول، لأن مخاطر تلك الأيام كانت بالكاد تقتصر على مخاطر الإقراض .

مفهوم المخاطرة

يمكن تعريف المخاطرة (RISK) بأنها "حالة عدم التأكد المتعلقة بحصول الربح أو الخسارة"، كما يمكن تعريفها بأنها "احتمال أن يكون توقع ما خطأ".

يقيس الرياضيون والإحصائيون الخطر بمقدار الانحراف عن المعدل أو العائد المتوقع. وتوصف المخاطرة عادة بأنها عالية، إذا كانت احتمالات عدم حدوث التوقع مرتفعة، وبأنها منخفضة إذا كانت احتمالات عدم حدوث التوقع منخفضة. هذا، ويمكن التقليل من المخاطر من خلال التنويع في الأنشطة.



مفهوم المخاطرة

إن الهدف من عملية تعريف المخاطر و إدارتها في المؤسسة المصرفية المحافظة على أصولها و حمايتها من الخسائر، التي يمكن أن تتعرض لها نتيجة تقديم خدماتها لعملائها، أو نتيجة لتعرض موجوداتها من الأبنية و الممتلكات للتلف المادي، و ذلك لأهمية مثل هذه الحماية لاستمرار المصرف و سلامة موجوداته . و سيقصر الحديث هنا على تلك المخاطر التي قد تنتج عن ممارسة العمل المصرفي، دون الحديث عن المخاطر التي قد تنتج عن تلف في الأبنية و الممتلكات، حيث سيشار أولاً بشكل سريع إلى دور المصارف و أهميتها في المجتمعات لتوضيح أهمية المخاطر التي تضر بالجهاز المصرفي و تؤثر في عمله، قبل البدء بتناول موضوع المخاطر و تعريفها و كيفية التعامل معها .

أهمية المصرف و دوره

يمكن تعريف المصارف التجارية على أنها مؤسسات مالية تعمل دور الوسيط في الاقتصاد بحيث تقوم بتجميع المدخرات الفائضة وتحويلها للإطراف التي تعاني من نقص في الأموال. ومن خلال التعريف فإن البنوك تقوم بقبول مختلف أنواع الودائع من المدخرين و من ثم إقراض هذه الأموال للجهات التي تحتاج للأموال، وقد تكون القروض البنكية شخصية أو تجارية. و يحقق البنك التجاري ربحيته أساساً من الفرق بين الفائدة التي يدفعها على الودائع و الفائدة التي يقبضها من القروض. وفي العقود الأخيرة فقد تطورت وظائف البنوك لتشتمل على العديد من الخدمات مثل التأمين و التأجير التمويلي وخدمات الوساطة.



العوامل المؤثرة في مخاطر العمل المصرفي

التغيرات التنظيمية والإشرافية
عدم استقرار العوامل الخارجية
المنافسة

تزايد حجم الموجودات خارج الميزانية

التطورات التكنولوجية Technological Developments

أنواع المخاطر

يمكن تقسيم اجمالي المخاطر التي يتعرض لها النظام المصرفي نتيجة قيامة بالاعمال البنكية والمالية الى ثلاثة اقسام رئيسية وهي :

- أولاً: المخاطر المالية (Financial Risks)
- ثانياً: المخاطر الغير ظاهرة في الميزانية (Off Balance Sheet Activities Risks)
- ثالثاً: المخاطر التقنية والتشغيلية (Technology and Operational risk)
- رابعاً: قياس و إدارة مخاطر الدول و الحكومات (Country and sovereign risk)
- خامساً: مخاطر أخرى

أولاً: المخاطر المالية (Financial Risks)

1. مخاطر أسعار الفوائد (Interest Rate Risk).
2. مخاطر الائتمان (Credit Risk).
3. مخاطر السيولة (Liquidity Risk).
4. مخاطر كفاية رأس المال (Capital Adequacy Risk).
5. مخاطر التمويل (Financing Risk).
6. مخاطر السعر (Price Risk).
7. مخاطر التضخم (Inflation Risk).
8. مخاطر سعر الصرف (Exchange rate risk).



مخاطر سعر الفائدة (Interest Rate Risk)

- كما هو معروف، فإن مصدر الربح الأساسي للمصرف هو هامش الفائدة و الذي هو عبارة عن الفرق بين الفوائد المقبوضة من القروض و التسهيلات الائتمانية المختلفة و بين الفوائد المدفوعة على الودائع و المطلوبات المختلفة. و من هنا يمكننا ملاحظة أن تغير أسعار الفوائد في السوق سيؤثر على الفوائد المقبوضة و المدفوعة و بالتالي الأثر المباشر على هامش الفائدة. و من هنا تبرز مخاطر سعر الفائدة بالنسبة للمصرف.



مخاطر سعر الفائدة (Interest Rate Risk)

- فلو افترضنا أن أحد البنوك يملك ودائع 70 ألف دينار بسعر فائدة 6% على الودائع، ويقوم نفس البنك بإعطاء قروض بمبلغ 100 ألف دينار بسعر فائدة 10%، فإن هامش الفائدة المحقق يكون 5,800 دينار وذلك كما يلي:

- الفوائد المقبوضة (10% × 100,000) = 10,000

- الفوائد المدفوعة (6% × 70,000) = 4,200

- هامش الفائدة = 5,800

مخاطر سعر الفائدة (Interest Rate Risk)

- والآن لو افترضنا بأن أسعار الفائدة في السوق قد شهدت ارتفاعاً بنسبة 1%، فهذا يعني بأن الفائدة على الودائع ستصبح 7% و على القروض ستصبح 11%، و سيكون لذلك أثر على هامش الفائدة كما يلي:
- الفوائد المقبوضة $(100,000 \times \%11) = 11,000$
- الفوائد المدفوعة $(70,000 \times \%7) = 4,900$
- هامش الفائدة $= 6,100$
- و نلاحظ في هذا المثال أن هامش الفائدة قد ارتفع بقيمة 300 دينار عن السابق، مما يعني بأن المصرف استفاد من تغيرات أسعار الفائدة و حقق ربح إضافي.

مخاطر سعر الفائدة (Interest Rate Risk)

- و الآن لو افترضنا بأن أسعار الفائدة في السوق انخفضت بنسبة 1% بدلاً من الارتفاع، فهذا يعني بأن الفائدة على الودائع ستصبح 5% و على القروض ستصبح 9%، فإن أثر ذلك على هامش الفائدة كما يلي:
- الفوائد المقبوضة (9% × 100,000) = 9,000
- الفوائد المدفوعة (5% × 70,000) = 3,500
- هامش الفائدة = 5,500
- ونلاحظ في هذا المثال بأن هامش الفائدة قد انخفض عن الحالة الأولى بقيمة 300 دينار (من 5,800 إلى 5,500)، مما يعني بأن المصرف قد خسر من تغيرات أسعار الفائدة و حقق خسارة.

ادارة المطلوبات والموجودات

إذا كانت الموجودات الحساسة للتغير في سعر الفائدة = المطلوبات الحساسة للتغير في سعر الفائدة، فهذا يعني بأن البنك لا يواجه مخاطر أسعار الفائدة.

GAP = zero if

Interest-Sensitive Assets = Interest-Sensitive Liabilities



ادارة المطلوبات والموجودات

- أما إذا كانت الموجودات الحساسة لسعر الفائدة أكبر من المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة فسيكون هناك فجوة موجبة مما يعني بأن ارتفاع الفوائد سيجعل البنك يربح و انخفاضها سيجعل البنك يخسر.

Positive GAP if

Interest-Sensitive Assets > Interest-Sensitive Liabilities

- و لو كانت الموجودات الحساسة لسعر الفائدة أصغر من المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة فسيكون هناك فجوة سالبة مما يعني بأن ارتفاع الفوائد سيجعل البنك يخسر و انخفاضها سيجعل البنك يربح.

Negative GAP if

Interest-Sensitive Assets < Interest-Sensitive Liabilities



ادارة المطلوبات والموجودات

الحالة	أثر ارتفاع الفائدة على هامش الفائدة	أثر انخفاض الفائدة على هامش الفائدة
فجوة موجبة	ربح	خسارة
فجوة سالبة	خسارة	ربح
عدم وجود فجوة	عدم تأثر الهامش	عدم تأثر الهامش

ادارة المطلوبات والموجودات

• تمرين :

إذا علمت بأن قيمة الأصول الحساسة للتغير في الفائدة لدى أحد البنوك بلغت 50 مليون دينار، و كانت المطلوبات الحساسة للفائدة لنفس المصرف 35 مليون دينار، فما هي الفجوة التي يعاني منها المصرف، و هل هي فجوة موجبة أو سالبة، و هل سيكون من الأفضل للبنك أن ترتفع أو تنخفض أسعار الفائدة.

• تمرين :

إذا علمت بأن قيمة الأصول الحساسة للتغير في الفائدة لدى أحد البنوك بلغت 60 مليون دينار، و كانت المطلوبات الحساسة للفائدة لنفس المصرف 75 مليون دينار، فما هي الفجوة التي يعاني منها المصرف، و هل هي فجوة موجبة أو سالبة، و هل سيكون من الأفضل للبنك أن ترتفع أو تنخفض أسعار الفائدة.

مخاطر الائتمان (Credit Risk)

- و هي المخاطر التي تنشأ عن إخفاق الطرف المقترض في عملية مالية عن تأدية الالتزامات التي عليه طبقاً لنصوص العقد الموقع معه، إما نتيجة إفلاسه، أو لأسباب أخرى، مسبباً بتصرفه هذا خسارة الطرف المقرض.
- و تعتبر هذه المخاطرة من أكثر أنواع المخاطر التي توليها المصارف عنايتها المطلقة لما لها من أثر في نوعية موجوداتها، خاصة أن المصارف بحكم مديونيتها العالية لا تستطيع أن تتحمل مخاطر تجاوز 2 - 3 % من قيمة أصولها.

مخاطر الائتمان (Credit Risk)

- من المؤشرات المهمة على حجم مخاطر الائتمان، كمية الديون ذات النوعية دون المتوسطة، و الديون المستحقة غير المدفوعة، و الديون المعدومة . وسنتناول فيما يلي مخاطر الائتمان و وسائل الحد منها:
- مخاطر تغير القوانين المنظمة لحجم الائتمان ونوعيته
- مخاطر الصناعة التي يزاولها المقترض
- مخاطر قلة خبرة موظفي البنك
- مخاطر الظروف الاقتصادية
- مخاطر تذبذب أسعار الصرف
- مخاطر تذبذب أسعار الفائدة
- مخاطر قلة خبرة موظفي الشركة المقترضة

وسائل الحد من مخاطر الائتمان

أولاً : دراسة عناصر منح الائتمان

تقوم عملية دراسة عناصر منح الائتمان على تقييم قدرة المقترض على تسديد أصل القرض وفوائده إلى البنك في المواعيد المحددة حسب الاتفاق ، ويعتبر تقييم هذه القدرات من أهم الخطوات التي ينبغي أن يتبعها مسئول الائتمان لأنها الأساس الذي يعتمد عليه في تقييم القدرة على السداد . وهناك خمسة عناصر لمنح الائتمان تسمى (C5's)

دراسة عناصر منح الائتمان

الشخصية: Character

هذا العنصر يتعلق برغبة العميل القوية في سداد القرض وفوائده، حتى أثناء الأزمات في أوقات الكساد. هذه الرغبة طبعاً تعتمد على التنشئة الاجتماعية للشخص وما يتمتع به من أخلاقيات وصفات الأمانة والشرف والعدالة. مسئول الائتمان يدرس سلوكيات المقترض ومدى احترامه لتوقيعه والتزامه بتعهداته. إن التركيز على دراسة هذا العنصر يبدو أكثر أهمية في ظروف الكساد وفي حالة الشركات والمؤسسات الصغيرة الحجم، لأن العامل الشخصي هنا له أكبر تأثير على مجريات الأمور.

دراسة عناصر منح الائتمان

المقدرة Capacity

يقصد بالمقدرة هنا مدى قدرة العميل على إدارة الشركة أو المؤسسة بكفاءة وفعالية . وتعتبر مؤهلات العميل وخبراته مؤشراً رئيسياً على مدى توفر هذا العنصر لديه. كما يتناول هذا المفهوم أيضا القدرة من ناحية قانونية على الاقتراض ، حيث يفترض توفر الأهلية الكاملة فيمن يوقع عند الاقتراض فلا يكون المقترض قاصراً أو غير مؤهل قانوناً للتوقيع . أما في حالة الشركات فينبغي أن يتأكد مسئول الائتمان من أن الشركاء المتضامنون أو الأشخاص المخولون بالتوقيع هم الذين قاموا فعلاً بالتوقيع وبكامل عددهم. وهنا ينبغي على مسئول الائتمان أن يطلع على عقد تأسيس الشركة والنظام الداخلي ونماذج توافيق المخولين بإجراء المعاملات بهذا الخصوص.

دراسة عناصر منح الائتمان

• رأس المال Capital

لرأس المال دور أساسي في حماية الدائنين من تعرضهم لخسائر جسيمة ، فهو يعتبر العنصر الواقعي من وصول الخسائر إلى حقوق الدائنين . فكلما كبر حجم رأس المال كلما قلت احتمالات أن تصل الخسائر إلى حقوق الدائنين . وخلال دراسة هذا العنصر ينبغي التركيز على تحليل نسب المديونية وتحليل الأموال الذاتية والأموال المقترضة والتأكد من عدم تخطي نسب المديونية للمعايير المعروفة في الصناعة ، فإذا كان رأس المال يتمتع بالملاءة فإن ذلك يشجع إدارة البنك على اتخاذ قرار إيجابي بمنحة الائتمان للعميل .

دراسة عناصر منح الائتمان

• الضمانات Collateral

تعتبر الضمانات نوع من الحماية أو التأمين للبنك من مخاطر التوقف عن السداد . ولا ينبغي إطلاقاً اعتبار الضمانات المصدر الرئيسي لأطمئنان ودرء مخاطر الائتمان كما سبق أنبيننا ، فهي تعتبر ضمانات تكميلية استكمالاً لعناصر الثقة المتوفرة أصلاً. إلا أنه يمكن اعتبارها مصدراً رئيسياً للأطمئنان ودرء مخاطر الائتمان فقط في حالة كونها ودائع مقيدة لتغطية قرض معين .

دراسة عناصر منح الائتمان

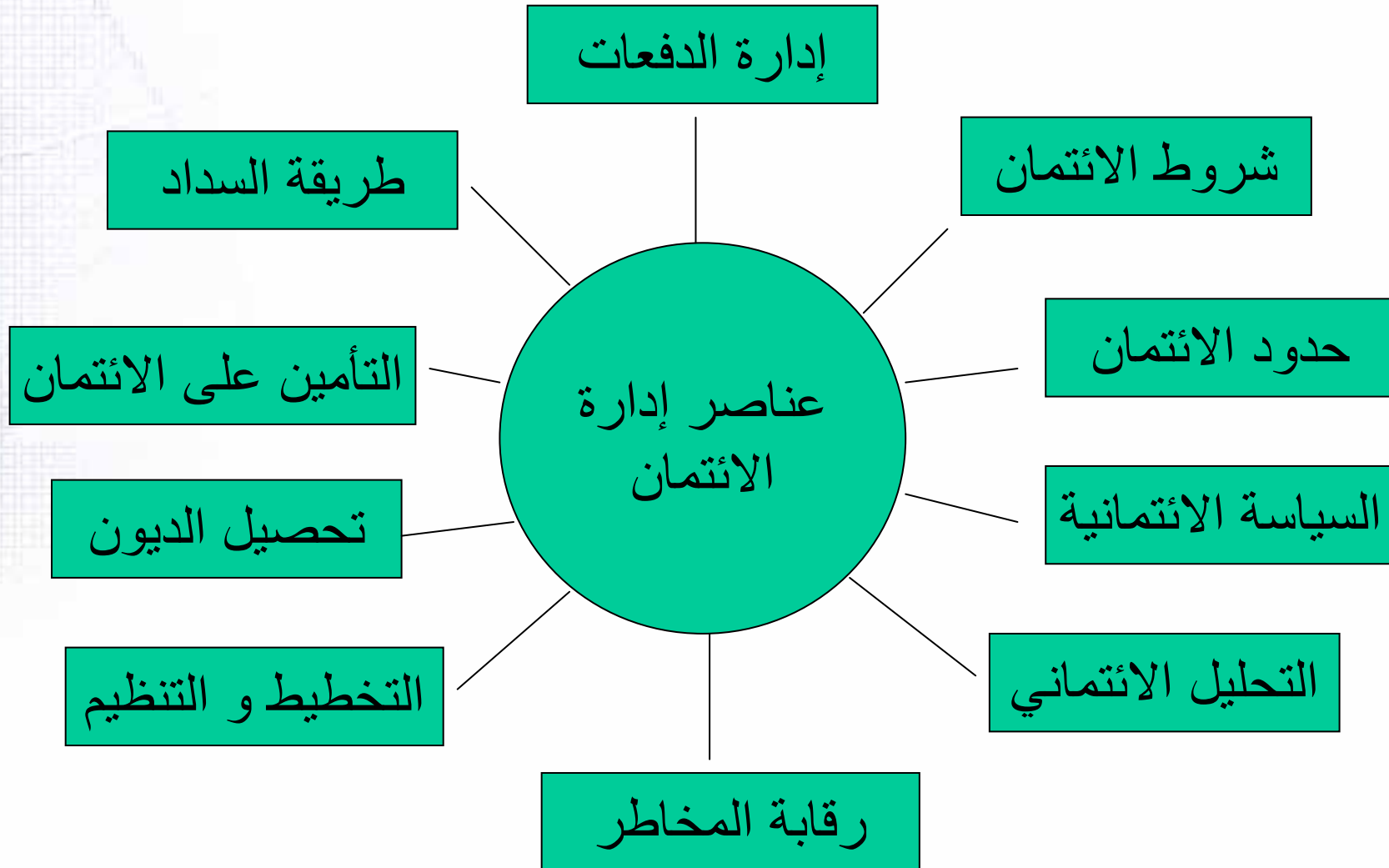
الظروف الاقتصادية Economical Conditions

لا شك أن وجود ازدهار اقتصادي في قطاع معين أو في بلد معين يدفع بالبنوك إلى اتخاذ سياسة تسليف منفتحة ، أو إتباع بعض المرونة في شروط الإقراض إيماناً بأن العمل في أسواق نشطة تعزز من الربحية والملاءة .

وبناء على ذلك ، فإنه ينبغي أن يقوم محلل الائتمان في البنك بدراسة الأحوال الاقتصادية المالية والمستقبلية ومدى تأثيرها على أوضاع المقرض . ويتضمن هذا العنصر أيضاً قيام محلل الائتمان بدراسة ظروف المنافسة في السوق ومدى تأثيرها على الأوضاع المالية للمقرض من حيث حجم المبيعات والقدرة على تحقيق الإيرادات .

عناصر إدارة الائتمان

Elements of Credit Management



وسائل الحد من مخاطر الائتمان

ثانياً : الاستفسار عن سمعة العميل:

هناك الكثير من المصادر التي يمكن لمسؤولي الائتمان في البنك اللجوء إليها للاستفسار عن سمعة العميل بهدف التوصل إلى قناعة تامة بأن العميل لديه النية السليمة للسداد . ويمكن تقسيم مصادر المعلومات ثلاثة أقسام رئيسية:

- المصادر الداخلية
- البنك المركزي والبنوك الأخرى
- المقابلات الشخصية مع طالب القرض

وسائل الحد من مخاطر الائتمان

ثالثاً: تدريب موظفي الائتمان :

إن قلة خبرة موظفي الائتمان وعدم تدريبهم وتوجيههم التوجيه الصحيح قد يؤدي إلى إعطاء تسهيلات ائتمانية بدون إجراء دراسة كاملة وصحيحة على أوضاع الحاصلين عليها مما ينتج عنه ارتفاع في القروض الهالكة في البنك. والطريق الأساسية لتجنب مثل هذه العواقب هو تدريب موظفي الائتمان على كيفية إجراء التحليلات الشكل المطلوب وكذلك أصول الاستفسار وأخذ أكبر قدر من المعلومات الدقيقة وفي الوقت المناسب.

مخاطر السيولة (Liquidity Risk)

تتمثل هذه المخاطر في عدم قدرة البنك على سداد الالتزامات المالية المترتبة عليه عند استحقاقها، والبنك الذي لا يستطيع الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل تكون البداية لحدوث ظاهرة العجز الذي إذا استمر يمكن أن يؤدي إلى إفلاسه. و تشير مخاطرة السيولة إلى مدى الموازنة بين الاحتياجات النقدية للمصرف لمواجهة التدفق النقدي الخارج ، مثل طلبات سحب الودائع و عمليات الإقراض، والتدفق النقدي الداخل الناتج عن زيادة الودائع، و شراء الالتزامات، و تصفية الأصول.

مخاطر السيولة (Liquidity Risk)

- و هناك تعارض مستمر بين السيولة و الربحية، فتحسين العوائد يتطلب، مزيداً من الاستثمار في الأصول طويلة الأجل بسبب ارتفاع مردودها، لكن هذا التوجه يزيد من مخاطر السيولة. في حين يؤدي الاستثمار في الأصول قصيرة الأجل إلى تحسن في السيولة، لكنه يؤدي أيضا إلى تدني في العوائد.

مخاطر السيولة (Liquidity Risk)

- ويمكن إدارة مخاطر السيولة بعدة طرق أبرزها الاحتفاظ بمحفظة من الأوراق المالية، و خاصة الأوراق المالية الحكومية، حيث أن هذا يخدم هدفي السيولة و الربحية ، فمحفظة الأوراق المالية تتميز بالسيولة العالية بالإضافة إلى تحقيقها لنسبة عائد ، فإذا احتاج المصرف إلى أموال يقوم ببيع هذه المحفظة أو جزء منها في السوق المالي و سد احتياجاته المالية.
- كذلك من الممكن أن يقوم البنك بتكوين الاحتياطيات الاختيارية و التي تساعد على زيادة الثقة في المصرف من جهة، كما تساهم في تخفيض مشاكل السيولة التي قد يواجهها المصرف.



مخاطر كفاية رأس المال

Capital Adequacy Risk

تعتبر مخاطر رأس المال عن المدى الذي يمكن أن تتدنى إليه قيمة الموجودات قبل أن يكون لذلك التدني أثر في حقوق المودعين .
فالمصرف الذي يشكل رأسماله 10 % من موجوداته، يمكن أن يكون قادراً على مواجهة تدني قيمة موجوداته أكثر من المصرف الذي يشكل رأسماله 5 % من موجوداته. و من ناحية أخرى، فإن انخفاض رأسمال المصرف، بالنسبة لحجم موجوداته، له أثر إيجابي في العائد على حقوق المساهمين. فإذا اختار مصارف زيادة مديونيته، فلا شك في أن ذلك سيؤدي إلى تحسن في العائد، والعكس صحيح .



مخاطر كفاية رأس المال

Capital Adequacy Risk

- و يعود الاهتمام بمخاطرة كفاية رأس المال إلى أهمية هذا العنصر في استقرار النظام المصرفي من خلال أثر رأس المال المناسب في تخفيض مخاطر الإخفاق، خاصة أن الهدف من رأس المال هو:
- واقٍ لامتصاص الخسائر عند تحققها، و بذلك يتفادى المصرف التصفية .
 - التخفيف من أثر أزمات السيولة، إذا ما حدثت، و ذلك من خلال الثقة في سلامة مركز المصرف.
 - التخفيف من خسائر المودعين في حالة الإخفاق.



مخاطر كفاية رأس المال

Capital Adequacy Risk

و من الأسباب التي أدت إلى الاهتمام في تنظيم رأس المال :

- تعزيز استقرار النظام المصرفي من خلال تقليل مخاطر الإخفاق على المستوى الفردي.

- وقاية المصارف من مخاطر المنافسة .

و من خلال معادلة الميزانية و التي تنص على:

إجمالي الأصول = المطلوبات + حقوق الملكية

يمكننا إعادة صياغة المعادلة السابقة لتصبح كما يلي:

حقوق الملكية = إجمالي الأصول - المطلوبات



مخاطر التمويل

Financing Risk

- : تتمثل هذه المخاطر بعدم قدرة المصرف على جذب المودعين، وعزوف المصارف الأخرى عن إيداع أموالها لديه لأسباب تتعلق بسلامة موقفه المالي. و حتى يستطيع المصرف تجنب مثل هذه المخاطر فلا بد له من أن يعمل على تعزيز ثقة العملاء به وذلك من خلال السعي إلى تحسين المركز المالي للمصرف و محاولة زيادة الاحتياطات الاختيارية التي يمتلكها. كذلك من الممكن أن يقوم المصرف بالسعي إلى استخدام
- وتطوير منتجات مصرفية جديدة في مجال الودائع، مثل شهادات الإيداع التي تتضمن على جوائز مجزية.

مخاطر السعر (Price Risk)

- هو خطر تدني القيمة السوقية لأحد الأدوات المالية بمرور الزمن، بسبب التدني في أسعار الصرف و أسعار الفوائد، و يحدث مثل هذا الخطر عندما يطرأ تغير في أسعار الصرف و أسعار الفوائد، حيث يؤدي هذا التغير إلى تغير في قيمة الأصل . و نظراً لأن المصرف يقوم بالاستثمار في محافظ أوراق مالية، فإنه عرضة بشكل كبير لأن تنخفض أسعار هذه الأوراق محققة بذلك خسارة له.
- و يختلف هذا الخطر عن الخطر الائتماني، فهو يهتم بتغير السعر الذي يمكن أن ينشأ، بغض النظر عن الوضع المالي للمدين .

مخاطر التضخم (Inflation Risk)

- وهي المخاطر الناتجة عن الارتفاع العام في الأسعار ومن ثم انخفاض القوة الشرائية للعملة. و تعتبر المصارف أحد أكبر المتضررين من التضخم و ذلك لأن النسبة الأكبر من أصولها تكون بشكل قروض.
- فمثلاً لو قام أحد البنوك بإقراض شخص 100 ألف دينار، ومن ثم حدث تضخم بنسبة 5%. فإن سداد الشخص لمبلغ 100 ألف دينار الآن يعادل 952 ألف الآن. وذلك لأن قيمة النقود قد انخفضت و أصبحت قوتها الشرائية أقل.



مخاطرة سعر الصرف (Exchange rate risk)

- وهي المخاطر الناتجة عن التعامل بالعملات الأجنبية وحدوث تذبذب في أسعار العملات، الأمر الذي يقتضي إماماً كاملاً ودراسات وافية عن أسباب تقلبات الأسعار.
- قياس و إدارة مخاطر الصرف الأجنبي (Exchange rate risk):
- يمكننا تعريف مخاطرة الصرف الأجنبي على أنها عدم التأكد أو التذبذب في التدفقات النقدية للمنشأة و الذي ينتج عن تغير أسعار العملات .

مخاطرة سعر الصرف (Exchange rate risk)



- أنواع مخاطر الصرف الأجنبي :
- يمكن تقسيم مخاطر الصرف الأجنبي إلى ثلاثة أقسام أساسية وهي:
- 1. مخاطرة الصفقة (Transaction Exposure) : وهي التي تحدث عندما يكون العقد مسمى بعملة أجنبية ، بمعنى أن الشركات التي تمارس عمليات البيع و الشراء بعملات متعددة غير عملتها المحلية هي التي تتعرض لمثل هذه المخاطرة . فمثلاً إذا باع تاجر أردني بضاعة إلى مستورد أمريكي مقابل 100 مليون دولار بعد ثلاثة أسابيع ، فإن التاجر الأردني سيستلم بالتأكيد الـ 100 مليون دولار و لكن عندما يحول المبلغ إلى العملة الأردنية فقد يتعرض التاجر لربح أو خسارة إذا ما تغير سعر الصرف ، و بالتالي فإننا نقول بأن التاجر الأردني يتعرض لمخاطرة الصفقة .



مخاطرة سعر الصرف (Exchange rate risk)

- المخاطرة المحاسبية (Accounting Exposure) : و تواجه هذه المخاطرة الشركات متعددة الجنسية بحيث يجب على هذه الشركات إصدار قوائم مالية ختامية لجميع الفروع في مختلف الدول في قائمة واحدة بعملة الدولة الأم ، و هذا يسبب تحويل قيم جميع أصول و خصوم الفروع الأجنبية إلى العملة المحلية حسب سعر الصرف السائد مما يؤدي إلى اختلاف في القيم و بالتالي سميت بالمخاطرة المحاسبية.
- المخاطرة التشغيلية أو الاقتصادية (Operating or Economic Exposure) : و هي المخاطرة التي تنتج عن العمليات التي تتضمن على عملات أخرى .



مخاطرة سعر الصرف (Exchange rate risk)

• كيفية إدارة مخاطر الصرف الأجنبي :

كما سبق و ذكرنا ، تتعرض المؤسسات المالية التي تتعامل بأكثر من عملة لهذه المخاطر ، و كلما ازداد حجم أعمال المؤسسة بالعملات الأخرى كلما تفاقمت هذه المشاكل و ازدادت ، و فيما يلي سنستعرض أهم الطرق المستخدمة في إدارة مخاطر الصرف الأجنبي :

1. توصيل التدفقات النقدية (Cash flows Matching): و هذا يعني بمحاولة الموائمة بين المدفوعات و المقبوضات بالعملات الأجنبية بحيث تحدث في نفس الوقت .



مخاطرة سعر الصرف (Exchange rate risk)

2. استخدام العقود المستقبلية (Forward Contracts) : و هي عبارة عن عقد تقوم الشركة بشرائه و ينص على أنه في تاريخ معين سيتم صرف كمية من العملة س مقابل العملة ص بسعر صرف معين . و بهذا تتخلص الشركة من مخاطرة سعر الصرف لأنها تعرف مسبقاً كم ستدفع أو تقبض حسب السعر المحدد في العقد ، و يسمى هذا السعر بالسعر الأمامي (Forward Rate) .

3. يمكن الحد من مخاطر أسعار الصرف باستخدام الخيارات (Options) : و هي عبارة عن ورقة مالية تعطي لحاملها الخيار على بيع أو شراء عملة ما في فترة معينة ، و لا يكون هنا إلزام بتنفيذ الاتفاق لمشتري الخيار .



ثانياً: المخاطر الغير ظاهرة في الميزانية (Off Balance Sheet Activities Risks)

- كان ضمن ما شهدته السنوات القليلة الماضية الزيادة الهائلة في العناصر الموجودة خارج ميزانيات المصارف التجارية . وقد كان العامل الرئيس وراء تلك الزيادة سعي المصارف إلى تحسين العائد على موجوداتها من خلال الحصول على عوائد، دون الحاجة إلى الاحتفاظ بموجودات ضمن بنود ميزانياتها . لكن تنبه المصارف المركزية لحجم هذه الأعمال وخطورتها، أدى بها إلى اتخاذ خطوات عملية لضم مخاطر هذه العمليات إلى الميزانية لاحتساب كفاية رأس المال لحجم عمليات المصرف .



ثانياً: المخاطر الغير ظاهرة في الميزانية (Off Balance Sheet Activities Risks)

- ويمكننا تعريف البنود التي لا تظهر في الميزانية العمومية على أنها تلك العناصر التي من الممكن أن تصبح أصل أو خصم في حال وقوع حدث معين ، كذلك يمكن تعريفها على أنها تلك النشاطات التي تتضمن التزامات احتمالية، قد تطرأ مستقبلاً، لكن لا يمكن تصنيفها ضمن الموجودات أو المطلوبات، طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها. فالقروض الممنوحة تصنف عادة ضمن موجودات المصرف التجاري، لكن الوعد بمنح قرض، هو عبارة عن التزام طارئ لا يظهر في ميزانية المصرف إلا إذا تحقق . لهذا السبب، يشار أحياناً إلى العناصر خارج الميزانية باسم (Invisible Banking)



ثانياً: المخاطر الغير ظاهرة في الميزانية (Off Balance Sheet Activities Risks)

لا بد هنا من تحديد نوع المخاطرة بدقة حتى تتمكن المؤسسة من اتخاذ إجراء إدارة الخطر الملائم . فالمعالجة تختلف إذا كانت المخاطرة ائتمانية عنها في حال كانت المخاطرة تتعلق بأسعار الصرف .

وهناك العديد من الأنشطة التي يمكن تصنيفها ضمن هذا البند، بعضها قديم والعديد منها جديد. وسيشار إليها ضمن أربعة عناوين رئيسية، هي :

- **الالتزامات و اعتمادات القروض Commitments:**
- **الكفالات (Guarantees):**
- **عمليات الصرف الأجنبي، والعمليات المرتبطة بالفوائد (Foreign Exchange & Interest Rate-Related Transaction)**
- **تعهدات التغطية Security Underwriting:**



ثالثاً: المخاطر التقنية والتشغيلية (Technology and Operational risk)

- يشمل هذا النوع المخاطر العملية المتولدة من العمليات اليومية للبنوك، ولا يتضمن عادة فرصة للربح، فالبنوك إما أن تحقق خسارة وإما لا تحققها، وعدم ظهور أية خسائر للعمليات لا يعني عدم وجود أي تغيير، ومن المهم للإدارة العليا التأكد من وجود برنامج لتقويم تحليل مخاطر العمليات. ويوجد خمس مصادر أساسية للمخاطر التشغيلية و هي :
 - العمال و الموظفين .
 - التقنية .
 - العلاقات مع العملاء .
 - الأصول الرأسمالية .
 - مخاطر خارجية .



ثالثاً: المخاطر التقنية والتشغيلية (Technology and Operational risk)

- و يعتبر المصدر الثاني (التقنية) أحد أهم العوامل المؤثرة على ربحية و مخاطرة المؤسسة المالية ، و يتم تسخير التكنولوجيا لخدمة الصناعة المالية و البنكية بعدة طرق أهمها :
 - مراقبة حسابات المدفوعات (Controlled disbursement account)
 - موائمة الحسابات (Account reconciliation)
 - صناديق التحصيل الالكترونية (Electronic lockbox)
 - صناديق الصرف الآلي (ATMs)
 - البطاقات الائتمانية (Credit Cards)
- الخدمات المصرفية عبر الانترنت (On-line Banking)



ثالثاً: المخاطر التقنية والتشغيلية (Technology and Operational risk)

• يمكننا تصنيف مخاطر العمليات (التشغيل) التي تعترض البنوك كما يلي:

1. الاحتيال المالي (الاختلاس)

2. التزوير

3. تزيف العملات

4. السرقة والسطو

5. الجرائم الإلكترونية

6. المخاطر المهنية



ثالثاً: المخاطر التقنية والتشغيلية

(Technology and Operational risk)

- إدارة المخاطر التشغيلية و التكنولوجيا للمؤسسات المالية :
- فيما يلي أبرز الوسائل التي يمكن من خلالها التعامل مع كل عنصر من عناصر البيئة التشغيلية للمؤسسة المالية :
- يجب الحفاظ على العلاقة مع الموظفين داخل المؤسسة المالية ، و حثهم على الإخلاص في العمل من خلال السعي لنشر أخلاقيات مهنية و ثوابت عملية ، بالإضافة إلى توفير بيئة عمل مناسبة لهم و تحقق شروط السلامة الصحية . كذلك يجب كسب ود الموظفين و ولاءهم للمؤسسة التي يعملون بها ، و هذا يكون بعدة طرق من أبرزها تفويض السلطة و توزيع المسؤوليات و تحقيق الاستقرار الوظيفي، بالإضافة إلى الحوافز المادية و غير المادية و المكافآت المالية و غيرها من وسائل تحفيز الموظفين . فمن خلال هذه الأساليب يمكن للمؤسسة المالية الحفاظ على علاقات جيدة مع موظفيها و بالتالي تجنب انتقال الموظف إلى المؤسسات المنافسة بعد أن يكون قد تدرّب و بنى خبرات وظيفية في مؤسسته .

ثالثاً: المخاطر التقنية والتشغيلية

(Technology and Operational risk)

• يجب على المؤسسة المالية مواكبة التطور التكنولوجي و محاولة الاستفادة منه في تقليل التكاليف التشغيلية و زيادة العوائد و تسهيل العمليات المالية المختلفة . كما أن التطور التكنولوجي أصبح وسيلة تنافس بين المؤسسات المالية و طريقة لاجتذاب العملاء و تسهيل الوصول لهم في أي مكان ، و هذا يفسر لنا انتشار تقديم الخدمات عن طريق الإنترنت و التعامل عبر الهاتف و البطاقات الائتمانية ... الخ .

• يجب على المؤسسة المالية المحافظة على علاقات طيبة مع العملاء لما لهذه الناحية تأثير مباشر على العملاء ، فقد وجدت الدراسات أن المتعاملين مع المؤسسات المالية يعانون من حساسية مفرطة تجاه مقدمي الخدمات المالية لهم ، و هم يحتاجون إلى تعامل يتضمن على الاحترام و التقدير والمصداقية و توفر خدمات مميزة لهم ، لذا كان لزاماً على المؤسسات المالية أن تتعامل معهم بشكل ملائم و محاولة كسب ولائهم للمؤسسة .

ثالثاً: المخاطر التقنية والتشغيلية

(Technology and Operational risk)

- من المهم أن تقوم المؤسسة المالية بمراعاة الأصول الرأسمالية التي تمتلكها و محاولة إدارتها بالشكل الأمثل ، و الابتعاد عن المساس بها كلما انخفضت سيولة الشركة ، و هذا بالطبع يستلزم أن تقوم المؤسسة المالية بتحديد ماهية هذه الأصول و من ثم تخطيط كيفية التعامل معها مع أخذ جميع الاحتياطات اللازمة للحفاظ عليها و إدارتها بطريق ناجحة .
- و أخيراً لا بد للمؤسسة المالية من التعامل مع المخاطر الخارجية مثل نقابات العمال والبيئة التشريعية و المجتمع ككل بشكل حذر و يقظ ، و على هذه المؤسسات أن تتحمل مسؤولياتها الاجتماعية و أن تحاول الاستفادة من التغيرات التي تحدث في البيئة الخارجية و جعلها ميزة لها و ليس تحدياً تواجهه .



رابعاً: قياس و إدارة مخاطر الدول و الحكومات (Country and sovereign risk)

- يمكننا تعريف المخاطر الدولية على أنها المخاطر الناجمة عن العوامل الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية المتعلقة بدولة ما .
- كما يمكننا تعريفها على أنها المخاطر المتعلقة بالخسائر المالية المتوقعة و التي قد تنشأ عن مشاكل اقتصادية (مثل البطالة أو التضخم) أو سياسية (مثل الحروب) أو اجتماعية خاصة بدولة ما .
- يعرف الخطر الذي ينتج عن إقراض البنوك للحكومات بالخطر عبر الحدود (sovereign).
- يتعرض أي قرض مقدم لهيئة أو مؤسسة ما و غير مضمون من الحكومة التي تعمل في ظلها تلك الهيئة لثلاثة مستويات من المخاطر :
- النطاق الضيق: (Micro Level) تكون هنا مسألة مدى المصدقية و القدرات الخاصة بتلك الجهة.
- النطاق الأكثر شمولاً: (Middle Level) المخاطرة المرتبطة بالصناعة و لا يكون أي من المستوى السابقين مجالاً يعنى به محللو المخاطر الدولية .
- المستوى القومي أو العام: (Macro Level) يظهر لنا هنا خطر التحولات (Transfer risk) و هي بأنه لو كان المقترض يستطيع مواجهة التزاماته إلا أن الحكومة التي يعمل في ظلها قد لا تملك العملة الأجنبية لتمويل خدمة الديون .

رابعاً: قياس و إدارة مخاطر الدول و الحكومات (Country and sovereign risk)

آثار المخاطر الدولية على البنوك التجارية:

- تواجه البنوك المقرضة للدول العديد من الصعوبات والمخاطر أهمها:
- (1) انخفاض القيمة الفعلية لديون البنك المقدمة لتلك الدول عن قيمتها الدفترية.
- (2) متطلبات زيادة المخصصات لتلك الديون وأثره على حساب الأرباح والخسائر.
- (3) توجه البنك للأنشطة محدودة المخاطر و العائد لمواجهة المخاطرة الدولية الإضافية.
- (4) التأخر في سداد المطالبات الخاصة بالديون و فوائدها.
- (5) اللجوء لإعادة الجدولة.
- (6) إعدام الديون.

رابعاً: قياس و إدارة مخاطر الدول و الحكومات (Country and sovereign risk)

أسباب ظهور المخاطر الدولية:

1. العجز في الميزان الجاري.
2. بطئ الاجراءات الحكومية لمواجهة مشاكل اقتصادية معينة.
3. ضعف الثقة في الحكومات مما لا يرغب البنوك في اقراضها.
4. ضعف السيولة لدى بعض الدول مما يقلل عنصر الحماية لتلك الدول



رابعاً: قياس و إدارة مخاطر الدول و الحكومات (Country and sovereign risk)

- **مخاطر البنوك الدولية (Risk of International Banks) :**
- كما هو الحال بالنسبة للبنوك المحلية ، يجب أن تقوم البنوك الدولية بإدارة مخاطرهما المختلفة ، لكن يجب الأخذ بعين الاعتبار الخصائص الفريدة التي تتمتع بها البنوك الدولية . لذا سنتناول هنا المخاطر التي تتعرض لها البنوك الدولية و التي تشمل :
- المخاطر الائتمانية.(Credit Risk)
- مخاطر سعر الصرف.(Exchange Rate Risk)
- مخاطر التسوية.(Settlement Risk)
- مخاطر سعر الفائدة .(Interest Rate Risk)

خامساً: مخاطر أخرى

- خطر القطاع
- خطر المنافسة
- الخطر الإداري

إدارة المخاطر

الغاية من إدارة المخاطر هي تخفيف احتمالات حدوث الخسارة، و تخفيض النتائج المالية للخسارة عند وقوعها . و الخطوة الأساسية في هذا الاتجاه تبدأ عادة بتعرف جميع مصادر الخطر المتوقع، و تحليلها، و تقدير الحد الأقصى لقيمة الخطر المتوقع منها، ثم بعد ذلك تأتي مرحلة التعامل مع هذه المخاطر .

إدارة المخاطر في أعمال المصرف التجاري أمر ذو أهمية، خاصة في مجال الإقراض، حيث يجب أن يكون الهدف من إدارة مخاطر العملية الائتمانية ألا يؤدي إخفاق عميل واحد أو مجموعة عملاء الى تآكل رأسمال المصرف و تدفقاته النقدية و أرباحه .



مراحل إدارة المخاطر في العمل المصرفي

هناك أربع مراحل في إدارة المخاطر في العمل المصرفي، هي

1- تحديد المناطق التي قد تنتج عنها المخاطر، فمخاطر الإقراض قد لا تكون نتيجة سبب مباشر يتعلق بالمقترض و شروط القرض، بل قد تكون نتيجة ظروف عامة تؤثر في الاقتصاد القومي، أو في القطاع الذي ينتمي إليه المقترض، و تؤدي الى شح المواد الخام مثلا، و تعطيل الإنتاج .

2- قياس درجة الخطر، و يتراوح القياس عادة بين تقويم وضع عميل معين، و تقويم مخاطر صناعة أو قطاع معين من الاقتصاد ، و كذلك تقويم غرض قرض، و طبيعة مشروع الذي سوف يمول .



مراحل إدارة المخاطر في العمل المصرفي

3- تحديد مستوى المخاطر التي يمكن القبول بها، وهذا يتطلب موازنة بين المخاطر والمردود .

4- إدارة العمل بمستوى مقبول من المخاطر، وهذا يتطلب التأكد من وجود نظام مناسب للموافقة والرقابة والمتابعة، مع تفويض الصلاحيات للعناصر الأكثر كفاية ضمن السياسات العامة الموضوعة .

أساليب التعامل مع الخطر

وبعد تعرف الخطر، وتحديد مستواه يمكن استعمال واحد، أو أكثر من الأساليب الآتية للتعامل معه :

- 1- تجنب المخاطر (Avoidance)، ويتحقق ذلك من خلال عدم الدخول في عملية معينة .
- 2- السيطرة عليها (Control)، ويتم ذلك من خلال بذل جهود من قبل الإدارة لتقليل احتمالات حدوث الخسارة، كما يتضمن تحديد المخاطر حتى لو وقعت بعد ذلك .
- 3- تحويلها (Transfer)، ويعني ذلك نقل النتائج المالية المتوقعة عن الخسارة الى جهة تقبل بنقل المخاطر إليها مثل التأمين، كما في حالة تمويل الصادرات، والتغطية المستقبلية في ما يتعلق بالعملات .

متطلبات النجاح في إدارة مخاطر العمل المصرفي

• ويتطلب النجاح في إدارة مخاطر العمل المصرفي التزاما بالمبادئ الآتية :

– (1) التزام مسؤولي التسليف بأسس الائتمان السليم
ولقد أثبتت التجارب العملية أن الأخلاقيات الجيدة التي يجب أن يتحلى بها ضابط التسليف،
والرقابة المستمرة على الائتمان، هي أدوات فعالة في المحافظة على نوعية جيدة من
الأصول .

– (2) إدارة جيدة لمحفظه القروض من خلال

- تنوع القروض، وتوزيعها على عدة أنشطة ومناطق جغرافية .
- توافر هامش مناسب في الضمانات المأخوذة .
- الإصرار على مبادئ الائتمان السليمة (المبلغ، والمدة، والغرض، ومصدر التسديد وأدبيات المقترض، وقدرته، ورغبته في التسديد) .
- متابعة مستمرة ومراجعة دورية لمحفظه القروض لرصد بوادر الخطر، والتعامل معها قبل فوات الأوان .
- الحرص على التوثيق السليم لجميع العمليات المصرفية .

متطلبات النجاح في إدارة مخاطر العمل المصرفي

3 - الموازنة بين المخاطر، والمردود

تعتبر الموازنة بين المخاطر والمردود من الأسس التي تقوم عليها عملية اتخاذ القرارات الائتمانية على المستويين الكلي والجزئي . فعلى المستوى الكلي، إذا كانت هناك مجموعة من القروض تصل عائد أقل من العائد الذي تصل إليه مجموعة أخرى تماثلها بالمخاطر، يكون هناك حاجة ملحة لإجراء تصحيحي . كذلك على المستوى الفردي، يجب أن يتناسب المردود والمخاطر المتوقعة في كل قرض من القروض .

4 - الاستفادة من وفرة المعلومات

يعتمد قياس المخاطر وإدارتها على مقدار المعلومات المتاحة لإدارة المصرف التجاري ونوعيتها . لذا، يجب أن يكون الهدف الأساسي لنظام المعلومات توفير مقدار ونوع من المعلومات، يتناسب واهتمامها بقضية المخاطر .

5 - توزيع جيد للموارد المتاحة

بسبب القيود المفروضة على العلاقة بين الأصول المخاطرة ورأس المال، أصبح من الضروري المفاضلة بين الأصول التي سيتم الاحتفاظ بها ضمن الميزانية، والمقدار الذي يجب الاحتفاظ به .

مداخل إدارة المخاطر



- تتعامل المصارف التجارية مع مخاطرهما من خلال مدخليين هما :
 - أولاً: مدخل الحد الأدنى من المخاطر **Minimal Risk Approach** ويقوم على القبول بالحد الأدنى من المخاطر .
 - المجموعة الأولى ، وتضم تلك الموجودات التي لا شك في احتمالات الوفاء بها من قبل الملتزمين، وتلك التي تحقق عائدا مجزيا .
 - المجموعة الثانية، وتضم الموجودات التي يشك في احتمالات الوفاء بها من قبل الملتزمين، وتلك التي عوائدها غير مناسبة .

مداخل إدارة المخاطر

• ثانياً: مدخل الموازنة بين المخاطر والأسعار Price for Risk Approach

طور هذا المدخل حديثاً، ليكون بديل المدخل السابق . ويقوم هذا الدخـل على الربط بين أسعار الخدمات المصرفية ومخاطرها، حيث ترتفع الأسعار بارتفاع المخاطر.

وقد ساد هذا المدخل في إدارة المخاطر في العقدين الأخيرين، وكان محصلة لأمرين ، هما :

• - الأول

ويتعلق بتزايد ثقة المصارف بامتلاكها المعرفة الفنية اللازمة لتقويم المخاطر بكفاية أكثر مما توافر للجيل السابق من المصرفيين، لأن توافر الكمبيوتر مكنها من التعامل مع كمية أكبر من المعلومات وبشكل أسرع، كما مكنتها التطورات المستجدة في حقل بحوث العمليات من القيام بعمليات تحليل أفضل للمعلومات المتاحة

مداخل إدارة المخاطر

والثاني

يتعلق برغبة المصارف في إظهار أرباح عالية، خاصة وأن هذا المدخل يفتح الباب واسعا أمام المصارف لقبول الكثير من العمليات المصرفية التي كانت سترفضها فيما لو طبقت المدخل الأول، وربما الى مستويات أقل .

ويتطلب النجاح في تطبيق هذا المبدأ توافر شروط ثلاثة ، هي :

1. حجم كبير من الأصول ضمن محفظة المصرف .
2. موظفون بقدرات تحليلية عالية .
3. جهاز بقدرة متميزة على التنبؤ للمستقبل لتقليل المخاطر، التي قد تنشأ عن تغير في الظروف الاقتصادية العامة، أو الخاصة، أو الظروف السياسية .